



إيضاح الدلائل

في شرح الوصائل

تفسير الشيخ ساجد الدين الفقيه الحقيق
الحاج الشيخ ميرزا الدروزي

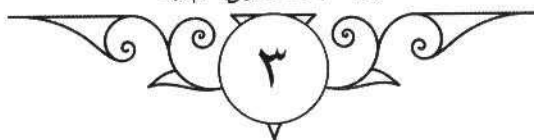
بقائه

الشيخ محمد عيسى السباعي

تحقيق

مؤسسة الإمام الخميني (ع) في البحرين

دار نشر العابدین



مقدمة

الهدف من تشريع الأحكام الإلهية

خلق الله الإنسان في أحسن تقويم؛ ليكون صالحاً بحسب خلخته لنيل رفيع الدرجات، وحيازة عالي المقامات وأتمّ الكمالات، والوصول إلى مرتبة من القرب والرضوان الإلهيين اللذين لا يصل إليهما حتى الملائكة المقربون، وهذا يتوقف على أمور:

الأول: أن يكون الاسار مختاراً حتى يكون مترقياً في الكمالات بإرادته وسعيه؛ فإنه لو لم يكن مختاراً لم يمكن أن يتدرّج في مدارج الكمال، ولما تغيّرت درجته، كما هو الحال في الملائكة؛ فإنهم على مراتب ثابتة، كما أنّ الحيوانات لما لم يكن عندها اختيار فهي باقية على مرتبتها لا تتغير.

الثاني: أن تكون فيه الغرائز المتضادة، كالشجاعة والجبن، والسخاء والبخل، والعفة والشر، والجور والعدالة، وغيرها مما يتعلق بالقوى الأربع المودعة في الإنسان، وهي: القوة العاقلة والقوة الغضبية والقوة الشهوية والقوة الواهمة، فإذا أمكنه السيطرة على الصفات الرذيلة بواسطة غلبة القوة العاقلة على القوى الأخرى كان كاملاً وواصلاً إلى الخير والسعادة.

الثالث: أن يكون له هادٍ ومرشد يهديه ويرشده إلى ما يوجب الكمال وتعديل الغرائز وكيفية السيطرة عليها، وغير ذلك مما يوافق القوة العاقلة وما أودعه الله في فطرته.

١٠ إيضاح الدلائل في شرح الوسائل / ج ٣

وهذه الأمور الثلاثة قد منحها الله تبارك وتعالى للإنسان بمقتضى حكمته ولطفه ورأفته.

أمّا الأمران الأوّل والثاني فوجودهما ثابت بالوجدان، قال الله تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى * الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى * وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾^(١).

وأمّا الثالث فقد تكفّل سبحانه وتعالى بإرسال الرسل ونصب الأوصياء وإنزال الكتب من عنده، فيها الهدى والنور وجميع ما يحتاجه الإنسان من الأحكام الإلهية لبلوغ الغرض الأقصى من خلقه، فالهدف من تشريع الأحكام الإلهية المظهر لمأمور معاش الناس ومعادهم هو تحقيق الكمال والسعادة لهم، وحفظهم من الوقوع في الشقاء والضلال والضياع، وذلك كلّه بمقتضى رحمة الله سبحانه بعباده ورأفته تعالى بهم، فلم يُردّ بهم سبحانه إلّا الخير والصلاح والسعادة في الدارين، كما قال جلّت عظمته: ﴿هُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ عَلَى عَبْدِهِ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَإِنَّ اللَّهَ بِكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾^(٢)، فجميع تلكم التشريعات ترجع إلى صلاح العباد فيما أحلّ، وإلى فسادهم فيما حرّم، وقد بيّنت التدرّج المعصوميّة هذا المعنى بنحو واضح وجلي، مثل ما روي عن الإمام الرضا عليه السلام من قوله: «إنّا وجدنا كلّما أحلّ الله تبارك وتعالى ففيه صلاح العباد وبقاؤهم، ولهم إليه الحاجة التي لا يستغنون عنها، ووجدنا المحرّم من الأشياء

١ - الأعلى، الآيات ١-٣.

٢ - الحديد، الآية ٩.

لا حاجة بالعباد إليه، ووجدناه مفسداً داعياً للفناء والهلاك»^(١).

وهذه التشريعات تمسّ جميع الجوانب المرتبطة بالبشر، فتشمل أمور المعاش وكلّ ما يرتبط بالفرد أو المجتمع ويحقّق الكمال والسلامة والسعادة لهم، كما تشمل سائر أمور المعاد وما يؤدّي إلى تكاملهم في إنسانيتهم وقربهم من الله سبحانه وتعالى، والفوز بالدرجات العالية عنده، ومن ثمّ الحصول على غاية الغايات وهي رضوان الله تعالى الذي هو أكبر نعمة يفيضها الباري على عباده.

والمطلّع على النصّ عن الشرعيّة يدرك جيداً أمرين واضحين:

الأوّل: أنّ المشرّع الأقدس لم يغفل شيئاً يصب في الغرض من خلقه الإنسان، فكلّ ما يؤدّي إلى تكامله اللّاهي وبينّه وأوضحه، فمن عباداته ومناجاته لخالقه ومعاملاته مع غيره بشئ أصنافها إلى أكله وشربه وقيامه وجلوسه ومشيه وكلامه وصولاً إلى اختيار مواعيد مسكنه وملبسه وكيفيّة تصرّفه فيهما، بل طالّت يد التشريع خلجاته النفسيّة فحرّمت بعضها أو كرهته، وأحلّت بعضها الآخر أو ندبت إليه.

الثاني: أنّ المشرّع الأقدس لم يشرّع ما يضرّ بالإنسان في أيّ جانب من جوانب حياته، فلم يشرّع ما يضرّ بصحته البدنيّة ولا النفسيّة، ولا قنّ ما يهزّ مكانته الاجتماعيّة أو يوجب نقصه عند الناس.

ومن جملة التشريعات التي تدخل تحت هذين الأمرين هي الطهارة بمفهومها الواسع؛ حيث ورد الاهتمام البالغ بها بعنوانها الواسع الذي يشمل النظافة من النجاسات والأقذار في البدن واللباس ومحيط الإنسان الذي يعيش فيه، كما يعمّ الطهارة الاصطلاحية، أي الطهارات الثلاث: الوضوء والغسل والتيمم، بل توسّع فيه ليشمل الطهارة عن رذائل الأخلاق، بل الأفكار والاعتقادات، ولم يكن في هذا التشريع ما يضرّ بالإنسان بدنيّاً أو نفسياً، وليس فيه ما ينافي مكانته الاجتماعية.

وهذه المصاحبة لمفهوم الطهارة لها الأثر البالغ في تكامل العبد وبلوغه المراتب العالية من الكمال التي لا يمكن له بلوغها إلّا بها.

وتشريع الطهارة بعنوانها الواسع وإن لم يكن على نحو الإلزام في بعض الموارد، كما في موارد التأكيد على النظافة في موارد خاصّة، أو التأكيد على النظافة بصورة عامّة، لكنّه جعلها - أحياناً - من العبادات المقرّبة له تعالى، ويستحقّ فاعلها الثواب، بالإضافة إلى الإلزام في موارد أخرى، حيث جعل الوضوء والغسل والتيمم في أحيان كثيرة من الواجبات التي لا تتمّ العبادة إلّا بها.

أصل الطهارة والنجاسة من الأمور المعهودة عند البشر

ليس من البعيد القول بأنّ النظافة سنّة الطبيعة ولا تختصّ بالإنسان وحده؛ إذ من الواضح جداً أنّ الحيوانات والطيور تلجأ إلى تنظيف أنفسها عمّا يعلق بها من تراب أو غبار أو حشرات أو غير ذلك، بل إنّ الحشرات

كذلك، ولا نجانب الصواب إن قلنا: إن الأرض والشمس والبحار والأنهار والأمطار والهواء تشترك في تنظيف الطبيعة وتحوّل الفضلات إلى مواد أخرى غير ضارة كالمعادن الأولية، ولولا ذلك لبقيت فضلات الإنسان والحيوان والطيور والحشرات والأشجار على وجه الأرض وتراكت ولم يمكن العيش فيها، فلو فرضنا أنّ ميتة الحيوانات باقية لا تتحلّل لما أمكن العيش على الأرض؛ حيث إنّها تكون مصدراً للروائح الكريهة والميكروبات المسببة للعديد من الأمراض، ولتشكّلت على الأرض قطعة من الفضلات، تملأ الهواء بالرائحة الكريهة المُسببة عن الميكروبات الضارة، إلّا أنّ الحاصل أنّ الأرض بتربتها والشمس بإشراقها والهواء بهبوبه يشتركون في تحليل الميتة إلى أجزاء صغيرة أولاً، ومن ثمّ إلى معادن تقبلها الأرض، ولا يكون لها أثر في بريق الطبيعة، بل الأمر على العكس تماماً؛ إذ بعد تحوّل الميتة إلى معادن تصبح ذات فائدة كبيرة في تغذية النبات وقتل الميكروبات الضارة وغير ذلك من الفوائد، وكذا الكلام في غيرها من الفضلات.

والإنسان ليس بأقل من غيره من الموجودات، فهو يميل بطبيعته إلى تنظيف نفسه وإزالة ما يعلق به من غبار وأتربة وغيرها ممّا ترغب عنه النفس الإنسانية وتعافه.

وقد أدرك منذ القدم - بمقتضى فطرته - النظافة والرغبة فيها، ولا يقتصر الأمر على النظافة، بل الطهارة والنزاهة عنده كذلك؛ لأنّ النظافة متّحدة المعنى مع الطهارة والنزاهة، وإن كانت من حيث المفهوم متعدّدة، ويقابلها

النجاسة والقذارة وشبههما، وهي كمقابلاتها متحدة المعنى مع تعدد المفهوم.

وإلقاء نظرة سريعة على تاريخ الحضارات قديماً وحديثاً يعطي: أنّ هذه المفاهيم من الأمور الشائعة المتعارفة المعهودة في جميع الأزمان، وقررتها كل الأديان؛ لأنها ممّا تقتضيه الفطرة الصافية، حيث إنّها تقتضي الرغبة في الشيء الذي فيه صفة توجب مرغوبيته عند الإنسان طلباً للفائدة المرجوة منه، فكونه على حالته الأولى - لم يطرأ عليه ما يوجب كراهته واستقذاره من تغير في الصفات - هم الطهارة، كما أنّها تقتضي كراهة الإنسان لذلك الشيء نفسه بالطبع إذا تغير عن طبعه الأولي بحيث ينفر الطبع منها وتشمئز النفس من تناولها أو التعامل معها في أغراضها، وأهم تلك التغيرات التي تطرأ على الأشياء التي يستعملها الإنسان لأمواله المعيشية وتخرجها عن طبعها الأولي هي: الطعم واللون والرائحة، وكون الشيء فيه صفة توجب كراهته واستقذاره هو النجاسة.

نعم، يوجد الاختلاف بين بني البشر في عدّ بعض المعاديق طاهرة أو قذرة، فقد يكون شيء طاهراً عند قوم، قذراً عند آخرين، لكن هذا لا يعني أنّ أصل الطهارة والقذارة غير معهود عند كل العقلاء.

نعم، من انحرفت فطرته حاد عن هذا الأمر الفطري، ولم يلتزم به، شأنه شأن جميع الانحرافات التي تطرأ على الفطرة، فينتج عنها ما ياباه الذوق، وتنفر عنه النفس السليمة، بل قد يتعدّى هذا الانحراف إلى جعله ديناً يتدين به، كما عن بعض الرهبان في العصور الوسطى، فقد «كانوا يعدّون طهارة

الجسم منافية لنقاء الروح، ويتأثمون عن غسل الأعضاء، وأزهد الناس عندهم وأتقاهم أبعدهم عن الطهارة، وأوغلهم في النجاسات والدنس. يقول الراهب اتھينس: إن الراهب أنتوني لم يقترب إثم غسل الرجلين طول عمره، وكان الراهب أبراهام لم يمس وجهه ولا رجله الماء خمسين سنة، وقد قال الراهب الإسكندري بعد زمن متلهفاً: وأسفاه! لقد كنّا في زمن نعدّ غسل الوجه حراماً فإذا بنا الآن ندخل الحمامات»^(١).

«وكان في أحد الأديرة النسائية ١٣٠ راهبة لم تستحم واحدة منهنّ قط أو تغسل قدميه»^(٢).

وهذا في الزمن الذي كان المسلمون يرفلون في أثواب الطهارة التي نسجها الإسلام وخلعها عليها، وكانوا سباقين إلى كلّ ما هو شريف جميل موافق للفطرة، فنجد مثلاً أنّه قد استوردت الحمامات العامّة في جميع الأقطار الإسلامية، في الوقت الذي كانت أوروبا بالذات الذي مرّ وصفه، بل إنّ معرفتهم بالحمامات العامّة فيما بعد كان ببركة المسلمين؛ فإنّهم هم الذين عرّفوهم بها. قال ديورانت: «وكان من نتائج الحروب الصليبيّة إدخال حمامات البخار العامّة من بلاد الإسلام إلى أوروبا، وكانت الكنيسة تعارض وجود الحمامات العامّة بحجّة أنّها تفسد الأخلاق»^(٣).

١ - ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين: ١٥١.

٢ - قصة الحضارة ١٢: ١٢٢.

٣ - قصة الحضارة ١٦: ٢٠٨.

١٦ إيضاح الدلائل في شرح الوسائل / ج ٣

هذا كله في الطهارة والقذارة في الأمور الحسية. ثم إن الإنسان عمم هذين المعنيين لغير المحسوسات بجامع وجود الرغبة أو النفرة في كل، فأجراها في الأقوال والأفعال الاختيارية والأفكار والأخلاق والاعتقادات، وقسمها إلى طاهرة وقذرة.

والشارع المقدس لم يؤسس أصل الطهارة والنجاسة في المحسوسات؛ لكونهما من الأمور الفطرية، بل جاء عنه ما يصلح لتقرير هذا الأصل؛ من حثّ بليغ على رعاية الطهارة والنظافة ومطلوبيتها عنده، ومن تنفير شديد عن مقابلها وهي النجاسة والقذارة، وهذا ما يعطيه تصفّح النصوص الشرعية، فقد ورد تكرار الطهارة من الحكم سبحانه وتعالى في مناسبات عدة في القرآن الكريم والسنة المعصومة لتأكيد على قيمتها وأهميتها، كما ورد التنفير فيهما من مقابلها.

وهذه النصوص الكثيرة جداً تقرر الأصل المذكور. نعم، كشف الشارع - لعلمه بما ينفع العباد في الدارين - عن طهارة أشياء من نجاسة أخرى لم يتنبه لها الناس وخفيت عنهم، بل لا يمكن أن يصلوا إلى العلم بها إلا عن طريقه.

كما أنه اهتم غاية الاهتمام بالطهارة في غير المحسوسات، واستعمل لفظ الطهارة في المعقول، كما استعمل ما يقرب منها معنى، فاستعمل لفظ النزاهة مريداً به الطهارة من باب الاستعارة في المعقولات كما استعملها في المحسوسات، وكذا الكلام في كلمة القذارة، فإن أصل معنى النزاهة

والقذارة هو البعد واستعيرتا للطهارة والنجاسة^(١).

ومما تقدم يظهر: أنّ الطهارة لا تختص بالطهارة الحسيّة، فتشمل المعنويّة أيضاً، وعلى هذا يراد بها الطهارة عن الحدث والخبث، ويراد بها الطهارة عن النيات الفاسدة، والصفات الذميمة، والاعتقادات المنحرفة.

الطهارة ومراتبها:

ذكر علماء الأخلاق أربع مراتب للطهارة، وهي:

المرتبة الأولى: تطهير الظاهر من الأحداث والأخبار والفضلات.

المرتبة الثانية: تطهير الجوارح من الجرائم والآثام والتبعات.

المرتبة الثالثة: تطهير القلب من مساوئ الأخلاق ورذائلها.

المرتبة الرابعة: تطهير السرّ من مساوئ الله تعالى، وهي تطهير الأنبياء والصدّيقين.

وهذه المراتب مترتب بعضها على بعض، ولا نحصل المرتبة إلّا بتحقيق سابقتها، «فلا يصل إلى طهارة السرّ ممّا سوى الله، وعما رتبته بمعرفة الله، وانكشاف جلاله وعظمته، ما لم يفرغ عن طهارة القلب عن الأخلاق المذمومة، وتحليته بالملكات المحمودة.

ولا يصل إلى ذلك ما لم يفرغ عن طهارة الجوارح من المعاصي

١ - انظر: الميزان في تفسير القرآن ٢: ٢٠٩-٢١٠، ومواهب الرحمن في تفسير القرآن ٣:

وعمارتها بالطاعات.

ولا يصل إلى ذلك ما لم يفرغ عن إزالة الخبث والحدث عن الظاهر،
وعمارته بالنظافة والنزاهة»^(١).

فلسفة الطهارة

التكاليف الشرعية كلها ناشئة عن دواع - من مصالح ومفاسد - أدت إلى
تشريعها بها أو زجراً - من قبل المشرع الأقدس المنزه عن العبث واللغو،
وهذه المصالح والمفاسد تثبت للجعل والتكليف نفسه تارة، وللمكلف به
أخرى، ويطلق على الملل الدواعي ثلاثة إطلاقات، وهي:

١- علل الأحكام: وهي ما يبعث الشارع على جعل الحكم.

٢- مناطات الأحكام: وهي ما تنبأ بالأحكام الشرعية بها وترتبط بها
وتعلق عليها.

٣- ملاكات الأحكام: وهي الدواعي والعلل الشرعية للأحكام.

وهذه الإطلاقات قريبة من بعضها، بل يظهر من بعضهم أنها مترادفة^(٢).

وفي القبال يوجد مصطلح الحكمة، ويعنون به: «المصالح المقصودة
للشارع من تشريع الحكم»^(٣).

١- جامع السعادات ٣: ٢٤٨، وانظر: المحجة البيضاء ١: ٢٢٥.

٢- قواعد الحديث: ٢٣٣.

٣- الأصول العامة للفقه المقارن: ٢٩٦.

ولما كان تعريفها يقارب تعريف العلة والمناط عمدوا على التفريق بينهما بأنَّ علة الحكم يدور الحكم مدارها وجوداً وعدمًا، شأنها شأن العلل التكوينية، بخلاف الحكمة فإنَّ الحكم لا يدور مدارها وجوداً وعدمًا، فهي دلالة وعلامة على الحكم وإرشاد إليه، فقد يوجد الحكم مع تخلف الحكمة، كما في الحكم بلزوم العدة للمطلقة؛ فإنَّ الحكمة منه استعلام براءة الرحم، لكن من طلقها زوجها الغائب عنها سنة مثلاً، أو الحاضر ولم يكن قد جامعها مدة بحيث لو كانت حاملاً لظهر حملها، فإنَّه يجب عليها التبرص مدة العدة من العلم بعدم حملها منه، وكذا لو علمت عدم الحمل بالوسائل الحديثة في زمانه، وهذا يكشف عن أنَّ استعلام حال المطلقة من حيث الحمل حكمة لتشريع الطلاق، لا أنَّه علة.

وقد وردت الكثير من التشريعات مقرونة بذكر العلل والحكم في القرآن الكريم والسنة الشريفة، وخير مثال لهذا العلل هو ما جمعه شيخ المحدثين الصدوق عليه السلام في كتابه «علل الشرائع»، حيث أورد فيه علل وحكم كثير من التشريعات، وغيرها من الأمور.

كما أورد بعضها الشيخ الحر العاملي في هذا الكتاب. لكن الكلام فيما يمكن الاعتماد عليه من تلك العلل لتسرية الحكم لغير ما ذكر في الحكم المعلل، بعد أن كان العقل البشري لوحده محدود الإدراك للمصالح والمفاسد، فإنَّ إدراكه يقتصر على «الأحكام الكلية الشرعية الفرعية بتوسط نظرية التحسين والتقبيح العقليين، ولكن على سبيل

٢٠ إيضاح الدلائل في شرح الوسائل / ج ٣

الموجبة الجزئية^(١)، وأما جزئيات تلك الأحكام وبعض مجالات تطبيقها فليست له قابلية إدراكها؛ لعجزه عن إدراك الجزئيات، ولتحكم بعض القوى الأخرى كالحواس والغرائز وغيرهما، ولتأثيرها في مجالات تطبيق بعض المدركات العقلية، حيث إنها عرضة لكثير من الأخطاء.

نعم، يدرك العقل من الأحكام الكلية ما كان ملاكه مبتتياً على الذاتي من معاني الحسن والقبح، كما في حسن العدل وقبح الظلم، ومن هذا الإدراك يدرك حكم الشرع فيه إذا كان إدراكه على سبيل القطع، دون غيرها ممّا كان مبتتياً على ما فيه اقتضاء التأثير كالصدق والكذب، أو ليس فيه حتى الاقتضاء كأكثر المباحات الشرعية؛ فإن طريق إحراز عدم المانع في الأول أو إحراز عروض بعض العناوين المزمعة على الثاني مسدود غالباً، ومع عدم الإحراز لا يحصل القطع، فلا يمكن له الاعتماد على ما أدركه؛ لعدم حجّيته^(٢).

ولذا تصدى العلماء لبيان ما يصلح للاعتماد عليه من تلك المدركات، والمهم عندنا الآن ما ذكره بخصوص ما نحن فيه، ونخصّه في أمرين:
الأمر الأول: القياس المقطوع العلة، ويندرج فيه بعض القياسات الواضحة كقياس الأولوية المسمى: مفهوم الموافقة، مثل قوله تعالى: ﴿فَلَا

١ - الأصول العامة للفقهاء المقارن: ٢٨٦.

٢ - انظر: الأصول العامة للفقهاء المقارن: ٢٧٨ - ٢٨٦، وأصول الفقه ٣: ١٣٤ و ١٨٩، وقواعد

الحديث: ٢٣٨.

تَقُلْ لَهُمَا أَفٌّ وَلَا تَنْهَرُهُمَا»^(١)، فإنه دالٌّ على حرمة الشتم والضرب بالأولوية، وهو مخصوص بما إذا كان «للكلام ظهور بالفحوى في ثبوت الحكم فيما هو أولى في علّة الحكم، فيكون حجّة من باب الظواهر، ومن أجل هذا عدّوه من المفاهيم وسموه (مفهوم الموافقة)، أمّا إذا لم يكن ذلك مفهوماً من فحوى الخطاب، فلا يسمى ذلك مفهوماً بالاصطلاح، ولا تكفي مجرد الأولوية وحدها في تعدية الحكم؛ إذ يكون من القياس الباطل»^(٢).

وكذا ما يقطع به لمناسبة الحكم والموضوع، كما في العفو عن ثوب المربية ذات الثوب الواحد، حيث تمسكوا للعفو عن النجاسة برواية أبي حفص عن أبي عبد الله عليه السلام: «سئل عن امرأة ليس لها إلا قميص واحد، ولها مولود فيبول عليها كيف صنع. قال عليه السلام: «تغسل القميص في اليوم مرة»، ولم يفرّقوا في المربية بين الأم وغيرها متبرعة أو مستأجرة؛ لعدم خصوصيّة للأئمة في حكم نجاسة بول المولود، بل تعدى بعضهم إلى المربي؛ لأنّ العلّة - وهي الحرج - متحقّقة أيضاً به، كما لم يفرّقوا بين الصبي والأنثى؛ لشمول المولود الوارد في الرواية لهما ولا بين المولود الواحد والمتعدّد، ولم يفرّقوا أيضاً بين الثوب الواحد والثوب المتعدّد إذا احتاجت إلى لبسها جميعاً»^(٣).

١ - الإسراء، الآية ٢٣.

٢ - أصول الفقه ٣: ٢٠٥.

٣ - انظر: العروة الوثقى ١: ٢٢١، والروضة البهيّة في شرح اللمعة الدمشقيّة ١: ٥٢٥ - ٥٢٦، ⇐

٢٢ إيضاح الدلائل في شرح الوسائل / ج ٣

الأمر الثاني: القياس المنصوص العلة، وهو ما نص على العلة من الشرع في المقيس عليه مع انحصارها ووجودها في المقيس، أي: الفرع، ومثلوا له بالقول: «الخمير حرام لأنه مسكر»؛ فإنّ التعليل بالإسكار يقضي بالتعدي عن مورد الحكم إلى كل مسكر كالنبيذ مثلاً، وهذا مرتبط بما إذا فهم من العلة أنّها عامّة غير مختصّة بالمعلّل؛ فإنّه بهذا يكون الحكم - كالحرمة في المثال - شاملاً للفرع، لو جود العلة فيه، ويكون المعلّل كالمثال للقاعدة العامّة^(١).

وقد اشترط المحقّق الحلي رحمته الله في سريان الحكم وجود شاهد حال يدلّ على سقوط اعتبار الشرع باعدا تلك العلة في ثبوت الحكم^(٢).

هذا إذا لم يحتف الكلام بما يصلح لصرف التعليل عن الظهور في العلية، وإلا لم يصح التعدي عن مورد الحكم، وأطلق على العلة لفظ الحكمة.

والطهارة الشرعيّة لظاهر الإنسان مما بيّن الشارع الحكمة فيها، بعد أن جعلها من الشروط الأساسيّة للصلاة والطواف والصوم، ومن جملة ما يحقّق التدبر الصحيح في القرآن الكريم، ويقتضي استجابة الدعاء، فقد ورد عن الإمام الرضا عليه السلام: «إنّما أمر بالوضوء وبدئ به؛ لأن يكون العبد طاهراً

⇒ ومسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام ١: ١٢٧-١٢٨، والتنقيح (موسوعة الإمام

الخوئي) ٣: ٤٤٩.

١ - انظر: أصول الفقه ٣: ٢٠٢-٢٠٣، وقواعد الحديث: ٢٤٠.

٢ - قواعد الحديث: ٢٤١.

إذا قام بين يدي الجبار عند مناجاته إيّاه، مطيعاً له فيما أمره، نقيّاً من الأدناس والنجاسة، مع ما فيه من ذهاب الكسل، وطرد النعاس، وتزكية الفؤاد للقيام بين يدي الجبار»^(١)، فالصلاة مناجاة للرب، وقرب منه تعالى يستدعي الطهارة عن النجاسة والحدث والأدناس والردائل والاعتقادات الفاسدة ليكون المناجي على حالٍ يمكن معه القرب من قدس الله سبحانه، والعبد الملوّث بدنه ولباسه بالنجاسات، والمدنّسة نفسه بالأحداث، والمتملّ بالرجس وردائل الأخلاق وفاسد الاعتقادات لا لياقة لديه للقيام بين يدي الجبار سبحانه، فإنّ الحضور عند جناب الحق تعالى يتمّ بواسطة الصلاة وتلاوة القرآن، والحضور في تلك الحضرة الطاهرة المقدّسة والقيام اللائق بين يدي ربّ الحليل لا يمكن إلّا مع الطهارة، تلك الطهارة التي ينبغي أن تملأ وجود العبد ظاهراً وباطناً.

وهذه الطهارة الظاهرية هي منشأ الطهارة الروحية الباطنية والسبيل إليها، فبحدوثها وتكرارها يحسّ الإنسان بتأثيرها في تمييز الروح، وصفاء النفس، وبها تكتسب جميع آثار العبادات المشروطة بها وأهمّها الصلاة، وبواسطتها تشبّه هذه النفس البشرية بالملائكة الروحانيين، وتكون لاسعة ومستحقة لأن تتطلّع وتطلّع على ملكوت السماوات والأرضين، وتلك هي الغاية العظمى وما أعظمها من غاية، والمنزلة الكريمة وما أكرمها من منزلة.

كما أنّ بهذه الطهارة الظاهرية تحصل الطهارة من الذنوب التي اكتسبتها

١ - عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ١١١، باب ٣٤، وعمل الشرائع ١: ٢٥٧، باب ١٨٢، ح ٩.

٢٤ إيضاح الدلائل في شرح الوسائل / ج ٣

الجوارح والتي كانت عقبة كبيرة تمنع عن القرب الإلهي، فينعكس ذلك على الروح فتصبح منيرة بنور الحقّ جلّ وعلا بعد أن كانت مظلمة بسبب تليسات الشيطان ومتابعته، وتصبح لائقة للتشرّف بالحضور إلى كمال القدس والطهارة والنزاهة بعد أن كانت غير لائقة بهذا الشرف، فقد ورد عن الإمام أبي جعفر (عليه السلام): «اعلم: أنّك إذا ضربت يدك في الماء وقلت: بسم الله الرحمن الرحيم، تناثرت الذنوب التي اكتسبتها يدك، فإذا غسلت وجهك تناثرت الذنوب التي اكتسبتها عيناك بنظرهما، وفوق بلفظه، فإذا غسلت ذراعيك تناثرت الذنوب عن يمينك وشمالك، فإذا مسحت رأسك وتدمك تناثرت الذنوب التي مشيت إليها على قدميك، فهذا لك في وضوءك».

ولو لم تكن للطهارة إلا هذه الحكمة لكفّ في لزومها وشدة المحافظة عليها، ولذا ورد التأكيد والحث عليها في النصوص الشرعية، وجعلها في مرتبة عالية جداً، حتى ورد أنّ المؤمن معقّب ما دم على وضوء، ومن مات على طهارة مات شهيداً، ومن بات على طهور كان كأنما نسي الليل، ومن تطهّر وآوى إلى فراشه بات وفراشه كمسجده، وروي أنّ روح المؤمن في نومه تروح إلى الله تعالى فيلقاها ويبارك عليها^(١)، بل ورد في إعلاء شأن

١- من لا يحضره الفقيه ٢: ٢٠٢، كتاب الحج، باب فضائل الحج، ح ٢١٣٨.

٢- انظر: مرآة الرشاد: ١٢٤.

الطهارة أن «الطهور نصف الإيمان»^(١)، ويكون النصف الآخر من الإيمان هو العمارة بالطاعة ظاهراً وباطناً^(٢)، وأضاف العلامة المجلسي قده معنى آخر على نحو الاحتمال فقال: «لعل المعنى أنه نصف الصلاة؛ لشدة مدخليته في صحتها، وقد سمي الله الصلاة إيماناً في قوله سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ﴾»^(٣)^(٤).

ولأجل ما في الطهارة من الارتباط بالله جلّ وعلا ندب إلى المداومة عليها حتى يكمن العبد في حال حضور دائم وصلة مستمرة بسيّده، وذكر للمداومة عليها عدة فوائد منها: أنها سلاح المؤمن لدفع الشيطان، وأنها تمنع عذاب القبر، وتوجب فضل الحاجة، وتزيد في العمر والرزق، وتورث مزيد الجاه وعلو المكان والرفعة، وصحة البدن والفرح والنشاط، وتزيد في الحفظ والذهن^(٥).

الماء أهمّ المطهّرات

والطهارة الظاهرية تتمّ بأسباب عيّنتها الشريعة المدوّنة، وفصّلت الكلام فيها وفي شروطها عبر نصوص كثيرة احتلت مساحة كبيرة من التباث الروائي.

١ - مستدرك وسائل الشيعة ١: ٣٥٧، ب ٤٧ من أبواب الوضوء، ح ١٧.

٢ - جامع السعادات ١: ٤٠، والمحجة البيضاء ١: ٢٢٦.

٣ - البقرة، الآية ١٤٣.

٤ - بحار الأنوار ٧٧: ٢٣٨.

٥ - مرآة الرشاد: ١٢٣.

ويعتبر الماء أهمّ المطهّرات عن الأخباث في الشريعة المقدسة؛ لأنّ غيره من المطهّرات التي شرّع الشارع المقدّس التطهير بها جعلها مخصوصة بأشياء خاصّة، بخلاف الماء حيث جعله يطهّر كل متنجس، فقد ورد: «الماء يُطهّر، ولا يُطهّر»^(١)، فالماء بطبيعته يطهّر كل ما يقبل التطهير ممّا تنجّس بالأعيان النجسة؛ لأنّه طاهر بنفسه. نعم، ما لا يقبل التطهير لا يطهّره، كالأعيان النجسة مع بقائها على حقيقتها، ومع ذلك فقد يطهّر بعضها كما في ميتة الإنسان؛ فإنّها تطهر بعد تمام غسلها. وبسبب طهارته في نفسه لا يحتاج إلى أن يطهّر شيء، فلا ينافي حاجته إلى أن يُطهّر هو أيضاً فيما إذا تنجّس بنجاسة عرضيّة بإحدى الطرق المذكورة في محلّها كتطهيره بالجاري والكر.

كما أنّه هو المطهّر الأساس من الأحداث صغيرها وكبيرها. نعم، يحل محلّه التراب إذا لم يتمكّن المكلف من استعمال الماء، لكنّ التيمم به لا يرفع الحدث رأساً، وإنّما يبيح الدخول فيما يشترط فيه الطهارة.

الماء نعمة إلهية عظيمة

تكرّر لفظ الماء ثلاثاً وستين مرّة في القرآن الكريم^(٢)، ويدلّ ذلك على مزيد عناية واهتمام بشأنه في إراءة علائم القدرة الإلهيّة، والأفضال الربوبيّة، فمما جاء في بيان إحدى الحقائق التكوينيّة لغرض هداية من أنكر البراهين

١ - من لا يحضره الفقيه ١ : ٥، باب المياه وطهرها ونجاستها، ح ٢.

٢ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: ٧٩٧ - ٧٩٨.

الدالة على الخالق العليم للإيمان به قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾^(١)، أي: خلقنا كل ذي حياة من الماء، فللماء مدخلة تامة في وجود ذوي الحياة، والمراد من ذوي الحياة - بقرينة وقوع هذه الجملة في سياق تعداد الآيات المحسوسة - غير الملائكة والجن ونحوهما، فلا يشكل بأن الملائكة والجن خلقوا من غير الماء^(٢).

ومثلها في بيان تلك الحقيقة قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾^(٣)، وقد أثبتنا أكثر من فرع من فروع العلم كعلم الخلية؛ حيث أثبت أن الكائنات الحية تتألف من الماء، «فمثلاً: يشكّل الماء حوالي ٦٥ بالمائة من جسم الإنسان»^(٤)، «بالإضافة من جسم الفيل، ٨٠ بالمائة من درنة البطاطس، ٩٥ بالمائة من ثمرة البطاطس»^(٥).

«ولم يكن تكوين الجسم واحتواؤه على هذه الكمية الكبيرة من الماء معروفاً مطلقاً عند نزول القرآن.

والماء أكثر ضرورة للإنسان من الغذاء، فبينما يستطيع الإنسان أن يعيش ٦٠ يوماً بدون غذاء لا يمكنه أن يعيش بدون ماء من ٣ - ١٠ أيام على أقصى تقدير.

١ - الأنبياء، الآية ٣٠.

٢ - انظر: الميزان في تفسير القرآن ١٤ : ٢٧٩.

٣ - النور، الآية ٤٥.

٤ - الموسوعة العربية العالمية ٢٢ : ١٠.

٢٨ إيضاح الدلائل في شرح الوسائل / ج ٣

والماء أساس تكوين الدم والوسائل للمفاوي والوسائل النخاعي وإفرازات الجسم كالبول والعرق والدموع واللعاب والصفراء واللين والوسائل الموجودة في المفاصل، وهو سبب رخاوة الجسم وليونته.

ولو فقد الجسم ٢٠ بالمائة من مائه، فإن الإنسان يكون معرضاً للموت.

والماء يذيب المواد الغذائية بعد هضمها فيمكن امتصاصها، وكذلك يذيب الصلابة العضوية والمعدنية في البول والعرق.

وهكذا يكمل الماء الجزء الأكبر والأهم في تكوين الجسم، ولذلك يمكن القول بأن كل حي مخلوق من الماء»^(١).

وحقيقة الماء أنه سائل رقيق عديم الطعم والرائحة واللون، وهو مركب من: جزيئي هيدروجين، وجزيء أكسجين. ومن خصائصه التي يتفرد بها على بقية المواد: أنه يمكنه أن يكون صلباً أو سائلاً أو غازاً، وأنه يتجمد في درجة الصفر، ويغلي في درجة مائة من الحرارة لتحوّل عندها إلى بخار، والماء هو الجزء الأساس لحياة الكائنات الحية، فلا يمكنها البقاء حية بدونه مدة طويلة؛ ولذا اقتضت حكمة الباري جلّ وعلا وفرتنا وتواجدته في كل مكان، بحيث نجده احتلّ مساحة كبيرة من سطح الكرة الأرضية التي هي مسكن ما لا يحصى من الكائنات الحية، وتقدر هذه المساحة بثلاثة أرباع سطح الأرض، يملأ فيها المحيطات والبحيرات والأنهار. هذا، بالإضافة إلى المقادير الضخمة الموجودة في جوف الأرض، ويقدر علماء الجيولوجيا

كمية الماء الموجود على الأرض بـ «ستة عشر بليون كيلومتر مكعب، أو ما يساوي ستة عشر بليون بليون طن ... ويوجد القسم الأكبر من هذه الكمية - والتي تقدّر بثلاثة عشر بليون كيلومتر مكعب - في طبقات الأرض الواقعة تحت القشرة الأرضية، وهي موجودة على شكل بخار ماء مضغوط، وذلك بسبب الحرارة العالية لباطن الأرض.

أما الكمية المتبقية - والتي تقدّر بثلاثة بلايين كيلومتر مكعب - فإن نصفها يدخل في تركيب الصخور والمعادن الموجودة في القشرة الأرضية، بينما يوجد النصف الآخر في المحيطات والبحار والأنهار^(١).

كما اقتضت حكمته تعالى أن يكون الوصول إلى الماء سهلاً يسيراً لكي يلبي متطلبات الإنسان الحياتي، واستياجات الحيوانات البرية والبحرية؛ فإن فوائده جمّة ومنافعه متعدّدة، وكثير منها مغفول عنه لوضوحه وللاعتیاد عليه مع أهميته للكائنات الحية.

وقد ذكر بعض تلك الفوائد والمنافع مولانا الإمام الغمادي رحمته الله فيما أملاه على المفضل، فقال رحمته الله: «ثم الماء لولا كثرته وتدفعه في العيون والأودية والأنهار لضاق عمّا يحتاج الناس إليه، لشربهم وشرب أنعامهم ومواشيهم، وسقي زروعهم وأشجارهم وأصناف غلاتهم، وشرب ما يرده من الوحوش والطير والسباع وتقلب فيه الحيتان

١ - انظر: مجلة الحقيقة: العدد السابع، جمادى الأولى والثانية ١٤٢٩ هـ، أهمية الماء في حياة الكائنات: ٢، بقلم د. إسماعيل القرشي الشريف.

٣٠ إيضاح الدلائل في شرح الوسائل / ج ٣

ودواب الماء، وفيه منافع أخر أنت بها عارف وعن عظم موقعها غافل؛ فإنه سوى الأمر الجليل المعروف من غنائه في إحياء جميع ما على الأرض من الحيوان والنبات: يمزج بالأشربة فتلين وتنطيب لشاربها، وبه تنظف الأبدان والأمتعة من الدرن الذي يغشاها، وبه يبلّ التراب فصلح للاعتمال [للأعمال]، وبه يكفّ عادية النار إذا اضطربت واشرف الناس على المكروه، وبه يسبغ الغصان ما غصّ به، وبه يستحلّ المتنجس الكالّ فيجد الراحة من أوصابه، إلى أشباه هذا من المآرب التي ترفع عظم موقعها في وقت الحاجة إليها^(١).

ولا تنحصر أهمية الماء فيما ذكره عليه السلام - إذ ليس غرضه إلا التنبيه على بعض الفوائد للاعتبار والتنبّه إلى منافع عم الله وعميم فضله على الناس - فإنّ له فوائد أخرى للجسم والنفس وردت في بعض الروايات، كما في رواية أبي طيفور المتطبّب، قال: دخلت على أبي الحسن الماضي عليه السلام فنهيته عن شرب الماء، فقال عليه السلام: «وما بأس بالماء؟ وهل يغير الطعام في المعدة، ويسكّن الغضب، ويزيد في اللب، ويطفي المرار»^(٢).

ورواية عبد الله بن مسكان، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «كان رسول الله ﷺ إذا أفطر بدء بحلواء يفطر عليها، فإن لم يجد فسكرة أو

١ - بحار الأنوار ٣: ١٢٢، باب ٤، توحيد المفضل.

٢ - الكافي ٦: ٣٨١، كتاب الأشربة، باب آخر منه (أي من فضل الماء)، ح ٢.

تمرات، فإذا أعوز ذلك كله فماء فاتر، وكان يقول: ينقي المعدة والكبد، ويطيّب النكهة والفم، ويقوّي الأضراس، ويقوّي الحدق، ويجلو الناظر، ويغسل الذنوب غسلًا، ويسكّن العروق الهائجة والمرّة الغالبة، ويقطع البلغم، ويطفي الحرارة عن المعدة، ويذهب بالصداع»^(١).

وله فوائد أيضاً كشف عنها الطب الحديث، فقد ذكروا أنّه عنصر مهم في بعض العلاجات، مثل الحكة، والاكزيما، وحب الشباب، والروماتزم الحاد، والنقرس، والتهاب الأذن الوسطى، والتهاب اللوزتين، والصداع، وتصلّب الشرايين، وارتفاع ضغط الدم، والربو، والنزلة الشعبية (التهاب القصبة الهوائية)، والمغص المعوي، والربان، وتضخم الكبد، والبواسير، وأوجاع القدم.

ولكل مرض من هذه الأمراض طريقة في علاجه بالماء، مذكورة في كتب الطب المسمى اليوم بالطب البديل^(٢).

أقسام الماء

قسّم الفقهاء الماء المطلق إلى: الجاري، والنابع غير الجاري، والبئر،

١- الكافي ٤: ١٥٢، كتاب الصيام، باب ما يستحب أن يفطر عليه، ح ٤.

٢- انظر: موسوعة صحة الأسرة ٧: ٥٩ - ٦١، إشراف البرفسور البيير جميل، والغذاء والدواء

عند أهل البيت (عليه السلام): ٢٠٨ - ٢١٢.

والمطر، والكر، والقليل^(١).

أما الماء الجاري: فهو النابع السائل على وجه الأرض فوقها أو تحتها كالقنوات، لا ينجس بملاقاة النجس ما لم يتغير، سواء كان كراً أو أقل، وسواء كان بالفوران أو بنحو الرش.

ولم يشترط بعض الفقهاء النبع في صدق الجريان، واشترط الاتصال بمادة توجب استمرار جريانه عرفاً وإن لم تنبع من الأرض^(٢).

وأما الماء الذي لا مادة إن كان دون الكرّ ينجس بالملاقاة، من غير فرق بين النجاسات، وإن كان بقدر الكر لا ينجس^(٣).

وأما ماء البئر النابع: فهو بمنزلة الجاري لا ينجس إلا بالتغير، سواء كان بقدر الكرّ أو أقل^(٤).

وكذا ماء الحمام بشرط اتصاله بالخزانة^(٥).

وأما ماء المطر حال تقاطره من السماء: فهو كالجاري، فلا ينجس ما لم يتغير وإن كان قليلاً^(٦).

١ - العروة الوثقى ١ : ٦٣، فصل في المياه.

٢ - المصدر نفسه: ٧٥.

٣ - المصدر نفسه: ٧٩.

٤ - المصدر نفسه: ٩٥.

٥ - المصدر نفسه: ٩٤.

٦ - المصدر نفسه: ٨٨.

وبهذا يظهر: أن الماء إما أنه يفعل بالنجاسة إذا لاقته وإن لم تتغير أوصافه، كالقليل وهو ما دون الكر، وإما أن لا يفعل وهو المسمى بالمعتصم باصطلاح الفقهاء، وهو ما له مادة أرضية كالجاري وماء البئر، أو سماوية كما في ماء المطر، أو كان له كثرة حدّدها الشارع المقدّس بالبلوغ مقدار كرّ، ويدخل فيه ماء الحمام؛ فإنّ العاصم هو الكرّة.

وإن كان المعتصم وغير المعتصم شريكان في الانفعال بالنجاسة إذا لاقتهما وحصل التغير للون أو الطعم أو الرائحة، لكن يختصّ المعتصم بكون النجاسة في محل التغير لا كل الماء، بخلاف غير المعتصم فإنّه ينجس كلّ، لا محل التغير فقط.

وكل واحد من هذه الأقسام مع عدم ملاقة النجاسة - طاهر في نفسه، ومطهر من الحدث والخبث.

فلسفة الطهارة بالماء

الماء هو المائع الوحيد المناسب للاستعمالات في الطهارتين الحديثية والخبثية، ولعلّه لا تتجلى لنا الحكمة الكاملة من لزوم استعماله دون سواه في الطهارتين وخصوصاً الحديثية، فنأخذ بالحكم تعيّدًا، لكن يمكن بنحو من الاعتبار استكشاف بعض الحكم من لزوم استعماله.

أمّا مناسبته للطهارة الخبثية؛ فالماء هو السائل الوحيد القادر على إزالة الفضلات والقاذورات من النجاسات وغيرها بدون أن يبقّي لها أثرًا يذكر، وهو معقّم فاعل لكثير من البكتيريا والميكروبات الضارّة والمسبّبة للروائح

الكريهة، فالماء أنقى المطهّرات وأدفعها للقاذورات.

وأما مناسبتها للطهارة الحديثة؛ فلأنّ حكمة الله تعالى اقتضت أن يكسّى الإنسان بالجلد لغايات، منها: حفظ الأنسجة والأعضاء تحته، وتنظيم درجة حرارة الجسم بواسطة غدد العرق والشعيرات الدموية، وإفراز العرق وبعض الفضلات، كما أنّه يحوي الغدد الدهنيّة المسؤولة عن إنتاج المادة الدهنيّة المكوّنة للـ «فيتامين (د)»، ولما كان الجلد معرضاً للمؤثرات الخارجيّة من غبار ورواسب، قد تؤدّي إلى انسداد مسام الجلد، ممّا يسبب الأمراض الموضعيّة والعامة التي تعرقل بوظائف الحيويّة للجلد كان غسله بالماء في الوضوء أو الغسل خير معين على تفتيح مسام الجلد ممّا يسدّها من العرق وغيره^(١).

ومن نتائج الوضوء ذهاب الغسل عن المتوضي وحلول النشاط مكانه، وطرّد النعاس عنه، وتركيزه الفؤاد للقيام بين يدي الجبار، كما مرّ في حديث الإمام الرضا عليه السلام^(٢).

كما أنّ الغسل - بأيّ موجب من موجباته، بل - حتى لو كان مندوباً - يؤثّر في الأعضاء الداخليّة لجسم الإنسان، فمن تلك التأثيرات أنّه «يهدئ الأعصاب، وينشط الدورة الدموية، وينعش القلب، ويزيد النشاط، وينقص توتر العضلات، والعمر والصحة فيه سواء، فهو يوصف للشباب والكهول، للمرضى والأصحاء على حدّ سواء، وهو مفيد لأهل أمراض القلب وارتفاع

١ - انظر: الطب في القرآن الكريم والسنة المطهرة ٩ : ٣٧.

٢ - عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢ : ١١١، باب ٣٤، وعلل الشرائع ١ : ٢٩٣، باب ١٨٢، ح ٩.

الضغط وأمراض الكلى.

أما الاغتسال بالماء البارد فهو منبه عام، يخفض الحرارة، ويعدل النبض، وينشط النفس، ويزيد سرعة دوران الدم الوريدي والمحيطي^(١).

ولعدم كفاية الغسل مرة واحدة في الأسبوع أو الشهر في إزالة الأوساخ والأقذار المحيطة بالبدن شرع الحكيم تعالى الغسل، أي: غسل تمام البدن، وجعل له أسباباً عديدة «قد تزيد على المائة، ربما تدعو الإنسان إلى تكرار الغسل في اليوم الواحد مرتين أو أكثر، فأوجهه لأسباب كثيرة، وندب إليه واستحبه لأسباب أخرى أكثر، ولم يكتف للواجب لغسل الجنابة، بل أوجهه لأسباب أخرى متنوعة ولم يكتف في الاستحباب بغسل الجمعة الذي قيل بوجوبه حتى استحبه لأسباب من وفرة في أوقات متكررة، ولا سيما الأيام البارزة من ذوات الشأن كأيام الأعياد ويوم عرفة وفي أكثر أيام شهري رجب وشعبان، ولما كان الصيام في شهر رمضان مستوجباً في الغالب لزيادة التبخر والأفراز وتراكم الأوساخ جعله مستحباً في أكثر لياليه: في بعض ليالي القدر يستحب في أول الليل، ويستحب مرة أخرى في آخره، وفي أيام الزيارات في تلك الأشهر الشريفة وغيرها كشعبان وشهر رمضان وليلة الجمعة إلى كثير من هذه الموارد التي تكفلت كتب الفقه والمصاييح في الأدعية لبيانها، مع استحباب تنظيف الثياب والبزة واستعمال الطيب أيضاً، كل ذلك رعاية وعناية بصيانة هذا الغشاء المحيط بالبدن وهو الجلد الذي

١- انظر: الطب في القرآن الكريم والسنة المطهرة ٩: ٤٠ - ٤١.

يصلح البدن بصلاحه ويفسد بفساده»^(١).

ولما كان بعض الأعضاء أكثر عرضة من غيره للغبار والأقذار - وهي الأعضاء المكشوفة كالوجه واليدين - لم يكتف الحكيم جلّ وعلا بما شرّعه من تلك الأغسال على كثرتها فحسب، بل أوجب غسل تلك الأعضاء أيضاً مقدمة في كل صلاة وعند كل حدث، بل جعل للوضوء أسباباً عديدة ربما تزيد على أسباب الغسل، بعضها توجب الوضوء وبعضها تندب إليه، فاستحبه حتى للأكل والنوم والخروج من البيت، وطلب الحاجة، ولقراءة القرآن، وأوجه من القرآن، ولكل صلاة بعد النوم، وبعد كل حدث، واستحب للإنسان أن يكون دائماً على طهارة، وإن كان في غير صلاة أو طواف أو نحوها^(٢).

١ - سفينة النجاة ١ : ١٦٠.

٢ - المصدر نفسه، بتصرف.

٥- فهرس مطالب الكتاب

٩.....	مقدمة
٩.....	الهدف من تشريع الأحكام الإلهية
٩.....	الوصول إلى القرب الإلهي متوقف على ثلاثة أمور
١٠.....	تفصيل الأمور الثلاثة
١١.....	تشريع الطهارة بمفهومها الواسع
١٢.....	أصل الطهارة والنجاسة من الأمور المعهودة عند البشر
١٤.....	نظرة سريعة على تاريخ الحضارات
١٧.....	الطهارة ومراتبها الأربعة
١٨.....	فلسفة الطهارة
١٩.....	الفرق بين علّة الحكم وحكمته
٢٠.....	القياس المقطوع العلّة
٢٢.....	القياس المنصوص العلّة
٢٢.....	حكمة تشريع الطهارة
٢٥.....	الماء أهمّ المطهرات
٢٦.....	الماء نعمة إلهية عظيمة
٢٨.....	حقيقة الماء من خلال العلم الحديث
٢٩.....	فوائد الماء في أقوال الائمة الطاهرين عليه السلام

٤٨٦..... إيضاح الدلائل في شرح الوسائل / ج ٣

أقسام الماء..... ٣١

فلسفة الطهارة بالماء..... ٣٣

أبواب الماء المطلق..... ٣٩

١- باب أنه طاهر مطهر يرفع الحدث ويزيل الخبث

(عدد الأحاديث ١٠) ص ٤١

شرح الباب..... ٤١

الأقوال..... ٤١

الماء والتراب طهوران..... ٤٣

بحث رجالي حول محمد بن عمران وعميل بن دراج..... ٤٤

هل المراد طهارة الماء الظاهرية أو الواقعية؟..... ٤٦

الأقوال الخمسة في مفاد الحديث الثاني..... ٤٦

مراسيل الشيخ الصدوق..... ٤٧

الماء مطهر لكل ما يقبل التطهير..... ٤٨

ما معنى «قرضوا لحومهم بالمقاريض»؟..... ٥٠

سند الشيخ فخر إلى محمد بن أحمد بن يحيى..... ٥٣

اشترك جعفر بن محمد بين جماعة..... ٥٦

المستفاد من أحاديث الباب..... ٦٦

فهرس مطالب الكتاب ٤٨٧

٢- باب أن ماء البحر طاهر مطهر وكذا ماء البئر وماء الثلج

(عدد الأحاديث ٤) ص ٦٧

٦٧..... شرح الباب

٦٧..... الأقوال

٦٨..... طهورية ماء البحر

٧٠..... بحث - رجل أبي بكر الحضرمي

٧١..... الوضوء بماء البحر

٧٢..... حلية ميتة ما لم يمسس

٧٣..... المستفاد من أحاديث الباب

٣- باب نجاسة الماء بتغير لونه أو ريحه بالنجاسة

لا بغيرها، من أي شيء كان الماء

(عدد الأحاديث ١٤) ص ٧٥

٧٥..... شرح الباب

٧٧..... الأقوال

٧٩..... جواز التوضؤ والشرب من الماء الذي لم يتغير بالحيضة

٨١..... مَنْ هو محمد بن إسماعيل؟

٨٣..... كراهة الطهارة بالماء الآجن

٨٦..... انفعال ماء الكر بالتغير

٨٨..... هل ينفعل الماء لو تغير بأوصاف الميتة؟

٤٨٨ إيضاح الدلائل في شرح الوسائل / ج ٣

- حكم ماء الراوية لو سقطت فيها فأرة أو جرد أو صعوة..... ٩٦
- عدم انفعال ماء البئر إلا مع التغير..... ٩٩
- إسناد الشيخ فخر الدين إلى أحمد بن محمد..... ١٠٢
- المستفاد من أحاديث الباب..... ١٠٧
- ثلاثة شروط لانفعال الماء بالتغير..... ١٠٨

٤- باب الحكم بطهارة الماء إلى أن يعلم ورود النجاسة عليه
فإن وجد النجاسة فيه بعد استعماله وشك في تقدم وقوعها وتأخره
حكم بالطهارة

(عدد الأحاديث ٢) ص ١١١

- شرح الباب..... ١١١
- طهارة الماء ما لم يعلم ورود النجاسة عليه..... ١١٢
- سند الشيخ الصدوق إلى عمار الساباطي..... ١١٤
- المستفاد من أحاديث الباب..... ١١٧

٥- باب عدم نجاسة الماء الجاري بمجرد الملاقاة للنجاسة ما لم يتغير

(عدد الأحاديث ٦) ص ١١٩

- شرح الباب..... ١١٩
- الأقوال..... ١٢٠
- الاستدلال على اعتصام الماء الجاري..... ١٢١

٤٨٩	فهرس مطالب الكتاب
١٢٤	احتمال أمرين في قوله عليه السلام: إذا كان الماء جاريا
١٢٥	بحث رجالي حول غنسة بن مصعب
١٣١	المستفاد من أحاديث الباب

٦- باب عدم نجاسة ماء المطر حال نزوله بمجرد ملاقة النجاسة (عدد الأحاديث ٩) ص ١٣٣

١٣٣	شرح الباب
١٣٤	أقوال العامة
١٣٦	مرجع الضمير في «لا بأس»
١٣٩	إسناد الشيخ الصدوق إلى هشام بن سالم
١٤٠	الاحتمالات حول ذكر غسل النجاسة في ضمن السؤال
١٤٢	إسناد الشيخ الصدوق إلى علي بن جعفر
١٤٧	الإجابة على سؤالين
١٥٠	بحث رجالي حول الكاهلي
١٥٦	المستفاد من أحاديث الباب

٧- باب عدم نجاسة ماء الحمام إذا كان له مادة بمجرد ملاقة النجاسة (عدد الأحاديث ٨) ص ١٥٩

١٥٩	شرح الباب
١٦٠	الأقوال

٤٩٠..... إيضاح الدلائل في شرح الوسائل / ج ٣

١٦٣..... تنزيل ماء الحمام منزلة الماء الجاري.

١٦٧..... ماء الحمام طاهر في نفسه ومطهر لغيره.

١٧٠..... بحث رجالي حول بكر بن حبيب.

١٨٠..... اشتراك محمد بن القاسم بين جماعة.

١٨٢..... المستفاد من أحاديث الباب.

٨- باب نجاسة ما نقص عن الكر من الراكذ بملاقاة النجاسة له

إذا وردت عليه وإن لم يتغير

(عدد الأحاديث ١٦) ص ١٨٥

١٨٥..... شرح الباب.

١٨٥..... أقوال الخاصة.

١٩١..... أقوال العامة.

١٩٤..... الوجوه المحتملة في الحديث الأول.

١٩٥..... مناقشة السيد الاستاذ في ترجيحه الاحتمال الثالث.

٢٠١..... بحث رجالي حول شهاب بن عبد ربه.

٢٠٧..... عدم انفعال الماء القليل بملاقاة المتنجس.

٢١٤..... تحديد وزن الرطل.

٢١٦..... بحث رجالي حول سعيد الأعرج.

٢١٨..... بحث رجالي حول الحسن بن سعيد.

٢٢٢..... انفعال الماء القليل بالنجاسة.

فهرس مطالب الكتاب	٤٩١
وجوه الحمل في الحديث الثاني عشر.....	٢٢٥
شرح الأسانيد الثلاثة للحديث الخامس عشر.....	٢٣٤
المستفاد من أحاديث الباب	٢٣٩

٩- باب عدم نجاسة الكر من الماء الراكد بملاقة النجاسة بدون التغير

(عدد الأحاديث ١٧) ص ٢٤١

شرح الباب.....	٢٤١
أقوال الخاصة.....	٢٤١
أقوال العامة.....	٢٤٢
حكم الماء الذي تبول فيه الدواب وتلغ فيه الكلاب ويغتسل فيه الجنب	٢٤٦
بحث رجالي حول الحسن بن صالح الثوري.....	٢٥٩
الاستدلال بالحديث الثاني عشر على نجاسة بول الدواب ومناقشته.....	٢٦٦
بحث رجالي حول الحسين بن عثمان الرواسي.....	٢٧٣
المستفاد من أحاديث الباب.....	٢٨٢

١٠- مقدار الكر بالاشبار

(عدد الأحاديث ٨) ص ٢٨٣

شرح الباب.....	٢٨٣
أقوال الخاصة.....	٢٨٣

٤٩٢..... إيضاح الدلائل في شرح الوسائل / ج ٣

أقوال العامة..... ٢٨٥

الاستدلال بالحديث الأول لقول القميين ولقول صاحب المدارك..... ٢٨٦

الظاهر من الحديث موافقته لقول القميين..... ٢٨٨

تحديد الكر بسبعة وعشرين شبرا..... ٢٩٢

المستفاد من أحاديث الباب..... ٣٠١

١١- باب مقدار الكر بالأرطال

(عدد الأحاديث ٣) ص ٣٠٣

شرح الباب..... ٣٠٣

أقوال الخاصة..... ٣٠٤

أقوال العامة..... ٣٠٤

الوجوه الأربعة لحمل الحديث الأول على الرطل العراقي والثاني على

المكي..... ٣٠٩

سند الشيخ الطوسي إلى محمد بن أبي عمير..... ٣١٣

المتحصل من الأحاديث..... ٣١٦

١٢- باب وجوب اجتناب الإناءين إذا كان أحدهما نجساً واشتبهها

(عدد الأحاديث ١) ص ٣١٧

شرح الباب..... ٣١٧

أقوال العامة..... ٣١٨

- فهرس مطالب الكتاب ٤٩٣
- المتحصل من الحديث..... ٣٢٢
- ١٣- باب عدم جواز استعمال الماء النجس في الطهارة ولا عند الضرورة،
وجواز استعماله حينئذ في الأكل والشرب خاصة
(عدد الأحاديث ٢) ص ٣٢٣
- شرح الباب..... ٣٢٣
- أقوال العامة..... ٣٢٤
- المتحصل من الحديث..... ٣٢٧
- ١٤- باب عدم نجاسة ماء البر بمجرد الملاقاة من غير تغير وحكم النزع
(عدد الأحاديث ٢١) ص ٣٢٩
- شرح الباب..... ٣٢٩
- أقوال الخاصة..... ٣٢٩
- أقوال العامة..... ٣٣١
- احتمالان في كلمة «واسع»..... ٣٣٣
- أربعة احتمالات في الحديث الثاني..... ٣٣٥
- بحث رجالي حول الحسن بن حمزة العلوي..... ٣٤٣
- إسناد الشيخ الطوسي إلى أحمد بن محمد البنظري..... ٣٤٦
- إشكال في دلالة الحديث الثامن على عدم الانفعال..... ٣٥٢
- احتمالان في قوله عنه «قد استعمل أهل الدار ورشوا» ٣٦١

٤٩٤	 إيضاح الدلائل في شرح الوسائل / ج ٣
٣٦٤	 مناقشة في الحديث الخامس عشر والجواب عنها
٣٦٦	 ثلاثة احتمالات في الحديث السادس عشر
٣٦٩	 اشتراك موسى بن عمر بين أشخاص
٣٧٤	 إسناد الشيخ الصدوق إلى يعقوب بن عثيم
٣٧٨	 أربع قرائن تدلّ على استحباب الترح
٣٨١	 المتحصل من الأحاديث
٣٨٣	 تميم

١٥- باب ما ينزح من البئر لموت الثور والحمار والبعير والنيذ

والسحر وانصباب الخمر

(عدد الأحاديث ٦) ص ٣٨٧

٣٨٧	 شرح الباب
٣٨٨	 أقوال الخاصة
٣٨٩	 أقوال العامة
٣٩٧	 بحث رجالي حول نوح بن شعيب
٤٠٥	 المتحصل من الأحاديث

١٦- باب ما ينزح من البئر لبول الصبي والرجل وغيرهما

(عدد الأحاديث ٧) ص ٤٠٧

٤٠٧	 أقوال الخاصة
-----	--------------------

٤٩٥	فهرس مطالب الكتاب
٤٠٨	أقوال العامة
٤١٣	إشكال على الحديث الثالث والجواب عنه
٤١٧	المتحصل من الأحاديث

١٧- باب ما ينزح من البئر للسنور والكلب والخنزير وما أشبهها (عدد الأحاديث ١١) ص ٤١٩

٤١٩	أقوال الخاصة
٤٢٠	أقوال العامة
٤٢٦	اشتراك القاسم بن محمد بين أشخاص
٤٣٣	سند الشيخ الطوسي إلى محمد بن أبي عمير
٤٣٨	المتحصل من الأحاديث

١٨- باب ما ينزح للدجاجة والحمامة والطير والشاة ونحوها (عدد الأحاديث ٨) ص ٤١٩

٤٣٩	أقوال الخاصة
٤٤٠	أقوال العامة
٤٤٧	وجه الجمع بين الأحاديث المختلفة
٤٤٨	المتحصل من الأحاديث

٤٩٦ إيضاح الدلائل في شرح الوسائل / ج ٣

فهارس الكتاب ص ٤٤٩

١- فهرس الأعلام المترجمين في الكتاب..... ٤٥١

٢- فهرس الكنى والألقاب..... ٤٥٩

٣- فهرس الأسانيد..... ٤٦١

٤- فهرس المصادر..... ٤٦٣

٥- فهرس مطالب الكتاب..... ٤٨٥